

# الوكالة الوطنية للموانئ – المرونة تجاه تحديات تغير المناخ

الموقع: المغرب

رقم المشروع: 51827

قطاع الأعمال: النقل

نوع الإشعار: حكومي

فئة التصنيف البيئي: B

تاريخ الموافقة: 27 أبريل (نيسان) 2022

الحالة الراهنة للمشروع: تمت الموافقة على المشروع

تاريخ الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع بالإنجليزية:

20 أبريل (نيسان) 2020

## وصف المشروع

تقديم قرض ممتاز يصل إلى 40 مليون يورو، بما في ذلك شريحة أولى ملتزم بها بقيمة 15 مليون يورو وشريحة ثانية غير ملتزم بها بقيمة 25 مليون يورو، للوكالة الوطنية للموانئ (ANP) للمشاركة في تمويل الأعمال المطلوبة لتحسين المرونة تجاه تحديات تغير المناخ المناخية لموانئ مغربية مختارة على النحو الوارد في برنامج الاستثمار ذي الأولوية للوكالة الوطنية للموانئ ("المشروع"). وسيتم تكملة قرض البنك بمنحة استثمار بقيمة 5.7 مليون دولار أمريكي من مرفق البيئة العالمية.

## أهداف المشروع

تتمثل أهداف المشروع في تعزيز المرونة تجاه تحديات تغير المناخ للموانئ على طول الساحل المغربي شديد التأثير بالمناخ على المحيط الأطلنطي المتضمن في برنامج الاستثمار ذي الأولوية التابع للوكالة الوطنية للموانئ بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. بالنظر إلى الدور الرئيسي لقطاع الموانئ في ربط الاقتصاد المغربي بالأسواق الأوسع، والموقع الاستراتيجي للوكالة الوطنية للموانئ في القطاع، فضلاً عن الحاجة الملحة المتزايدة لمعالجة المرونة تجاه تحديات تغير المناخ على الصعيد العالمي، فإن المشروع لديه إمكانيات واسعة للتكرار والتأثير خارج أصحاب المصلحة المباشرين في المشروع.

## أثر التحول

من المتوقع أن يكون أثر التحول للمشروع مستمداً بالكامل من سمة التحول "أخضر" حيث سيتم تكملة الأنشطة الاستثمارية بدعم فني شامل، ممول من خلال منحة التعاون الفني بمبلغ 500000 دولار أمريكي من مرفق البيئة العالمية ومليون دولار أمريكي من الصندوق الخاص للمساهمين في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (SSF)، لمعالجة الحواجز الرئيسية في ضمان المرونة تجاه تحديات تغير المناخ طويلة الأجل لقطاع الموانئ المغربي من خلال مجموعة واسعة من تدابير التوعية، مثل المشاركة في حوار السياسات وبناء القدرات لتسهيل اتخاذ القرارات المستنيرة والتبني الواسع النطاق لتدابير التكيف مع تغير المناخ في القطاع بالكامل، فضلاً عن وضع المعايير.

## بيانات العميل

الوكالة الوطنية للموانئ

الوكالة الوطنية للموانئ هي هيئة الموانئ الوطنية المسؤولة عن جميع الموانئ المغربية (باستثناء المنطقة الخاصة لطنجة المتوسط)، وهي المسؤولة عن استثمارات البنية التحتية للموانئ ضمن شبكة الموانئ الحالية. تخضع الوكالة الوطنية للموانئ للإشراف الفني لوزارة التجهيز والمياه وتخضع للرقابة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية.

## ملخص التمويل المقدم من البنك

40 مليون يورو

قرض ممتاز يصل إلى 40 مليون يورو، يتضمن شريحة أولى ملتزم بها تصل إلى 15 مليون يورو وشريحة ثانية غير ملتزم بها تصل إلى 25 مليون يورو.

## تكلفة المشروع الإجمالية

59,155,536.75 يورو

## عنصر الإضافة

تعتبر مشاركة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إضافية من حيث (1) تخفيف المخاطر لأنها ستمكّن الوكالة الوطنية للموانئ من دمج تدابير المرونة تجاه تحديات تغير المناخ في مختلف الموانئ المدرجة في برنامج الاستثمار ذي الأولوية، في حين أن دعم التعاون الفني ذي الصلة سيعالج الحواجز الرئيسية التي تحول دون تحقيق المرونة تجاه تحديات تغير المناخ للموانئ المغربية؛ و(2) وضع المعايير حيث تتضمن مهمة التعاون الفني أيضاً دعماً لاعتماد التوجيهات المنشورة في يناير 2020 من قبل الرابطة الدولية للبنى التحتية للنقل البحري والنهري بشأن تخطيط التكيف مع تغير المناخ للموانئ والممرات المائية الداخلية أو مجموعة عمل PIANC 178، لأول مرة في المنطقة، الأمر الذي سيكون له تأثير عملي قوي وسيعزز معايير أعلى للشمول الاقتصادي والنوع الاجتماعي؛ بالإضافة إلى (3) التغيير في السياسة أو القطاع أو الإطار المؤسسي أو التنظيمي حيث تم تصميم المشروع لإحداث تغيير في إطار عمل القطاع وتعزيز ممارسات المرونة تجاه تحديات تغير المناخ على مستوى القطاع.

## الملخص البيئي والاجتماعي

تم تصنيف المشروع من الفئة (B) وفقاً للسياسة البيئية والاجتماعية لعام 2019. كما أكدت الفحوصات البيئية والاجتماعية النافذة للجهالة، فإن المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بإعادة تأهيل أربعة أصول للبنية التحتية للموانئ في المغرب، والتي لن تؤدي إلى زيادة سعة الموانئ، هي خاصة بالموقع ويمكن التخفيف من حدتها من خلال تنفيذ ممارسات إدارة البناء الجيدة وخطة العمل البيئية والاجتماعية المستهدفة. تم إجراء الفحوصات البيئية والاجتماعية النافذة للجهالة داخلياً وتتألف من زيارة ميدانية لميناء الدار البيضاء، ومقابلة مع إدارة الوكالة الوطنية للموانئ، ومراجعة الوثائق البيئية والاجتماعية والمشروع (بما في ذلك تقييم طرف ثالث لعمليات الميناء وفقاً لمعايير أداء مؤسسة التمويل الدولية التي تم تنفيذها في عام 2016). ستتألف المرافق ذات الصلة من محاجر لبعض أصول البنية التحتية للموانئ الأربعة.

وقد أكدت الفحوصات البيئية والاجتماعية النافذة للجهالة أن الوكالة الوطنية للموانئ لديها فريق للشؤون البيئية والاجتماعية على مستوى الشركة والمستوى التشغيلي (في الموانئ الرئيسية) وأسلوب منهجي للامتثال للوائح البيئية والاجتماعية الوطنية، ولديها القدرة على تنفيذ المشروع بما يتماشى مع متطلبات أداء البنك. تختلف استثمارات النفقات الرأسمالية في أربعة أصول للبنية التحتية للموانئ من حيث النطاق؛ ومع ذلك، أكدت الفحوصات البيئية والاجتماعية أن كل "مشروع فرعي" يصنف على أنه من الفئة "B". لن تتطلب أعمال إعادة الإعمار تقييم الأثر البيئي الوطني.

تعمل الشركة على تنفيذ نظام الإدارة البيئية والاجتماعية عبر موانئها التشغيلية، مع التركيز الأولي على الموانئ التجارية (الدار البيضاء وأغادير) بحلول نهاية عام 2023 والشهادات المخطط لها لاحقاً في موانئ الصيد. أنشأت الوكالة الوطنية للموانئ سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات في عام 2016 (تتبع الإدارة البيئية) وقد أدخلت مؤخراً شرط حصول أصحاب الامتياز النهائيين على شهادات الأيزو ISO 14001. وتأتي تلك الجهود لتطبيق نهج أكثر منهجية لإدارة البيئة كنتيجة لخطة العمل البيئية والاجتماعية المتفق عليها بموجب صفقة مع الوكالة الفرنسية للتنمية في عام 2013. ويتم تغطية

الجوانب البيئية المحددة لعمليات الموانئ من خلال الإجراءات على مستوى الشركة مثل إدارة المواد الخطرة ومعالجة مياه الصابورة وإدارة النفايات ومراقبة المياه والرواسب. وقد لوحظ، خلال زيارة الموقع، أن بعض الممارسات البيئية كانت قائمة، لكنها ستستفيد من التحسين (مثل إدارة تخزين الوقود، وقياس الضوضاء).

يعمل بالوكالة الوطنية للموانئ 900 موظف، 22٪ منهم من النساء. وتتبع الشركة قانون العمل المغربي المتوافق مع مطلب الأداء رقم 2. وينتسب 78٪ من القوى العاملة إلى نقابات ضمن خمس نقابات عمالية نشطة. لا يوجد اتفاق جماعي. سيتم إيواء عمال البناء خارج محيط الميناء؛ تتطلب خطة العمل البيئية والاجتماعية أن تمتثل أي أماكن إقامة للقوى العاملة لمتطلبات مطلب الأداء رقم 2 والمذكرة التوجيهية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بشأن سكن العمال. بالنسبة لبعض الموانئ، تشتمل المشاريع الفرعية على تجريف الرواسب الطينية (حتى 30000 متر مكعب لميناء أغادير)؛ تتطلب خطة العمل البيئية والاجتماعية تحليل الرواسب ذات الصلة، وتقييم تقنيات التجريف وطرق التخلص التي يتعين تنفيذها ومشاركتها مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، قبل تنفيذ أنشطة التجريف. تم وضع خطط الاستجابة للطوارئ في الموانئ ويتم إجراء التدريبات بانتظام بالتعاون مع خدمات الطوارئ الوطنية. تعتبر مخاطر الصحة والسلامة المهنية أثناء أعمال البناء (رفع الأوزان الثقيلة، والأعمال تحت الماء، والأعمال البحرية مثل التخلص من الرواسب، وما إلى ذلك) عالية؛ لذلك سوف يقوم المقاولون بإعداد خطة الصحة والسلامة، وسيتم تنفيذ الإشراف والتدقيق الخاص بالصحة والسلامة المهنية أثناء أعمال إعادة التأهيل، على النحو المبين في خطة العمل البيئية والاجتماعية. وأثناء العمليات، يشتمل نظام الوكالة الوطنية للموانئ على ملحق الصحة والسلامة والبيئة المطبق على جميع العقود المتعلقة بتقديم أعمال الخدمات (تتطلب تقييم المخاطر، والامتثال للوائح الوطنية والاتفاقيات البحرية الدولية التي صادق عليها المغرب، وإعادة توزيع المتطلبات على المتعاقدين من الباطن)؛ ومع ذلك، يجب تعزيز نظام إدارة الصحة والسلامة، على النحو المبين في خطة العمل البيئية والاجتماعية.

ولتقليل اضطراب أنشطة الصيد في موانئ الصيد، سيتم تنفيذ الأعمال على شرائح (لتجنب الإغلاق الكامل للميناء)، بالتنسيق مع مستخدمي الميناء. وسيتم التعامل مع الصيادين من خلال التعاونيات/الجمعيات الموجودة. تقع معظم الموانئ بالقرب من المحميات البرية (ميناء أغادير مجاور لمتنزه سوس ماسة الوطني، وميناء القنيطرة مجاور لموقع سيدي بوعابة الذي يتمتع بحماية اتفاقية رامسار، وميناء العرائش مجاور لمحمية صيد ماري العرائش)، ولكن أكدت الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة أن حجم أعمال إعادة التأهيل لن يكون له تأثير على هذه المناطق.

أنشأت الشركة ممارسات اتصالات خارجية على مستوى المقر الرئيسي والموانئ، وآلية للتظلم لمستخدمي الموانئ. ومع ذلك، يتطلب المشروع مزيدًا من مشاركة أصحاب المصلحة قبل وأثناء الإنشاء والتشغيل. ستقوم الوكالة الوطنية للموانئ بوضع خطة مشاركة أصحاب المصلحة. وستشمل متطلبات محددة للعمل مع الصيادين المحليين وتنفيذ آلية التظلم. تنشر الوكالة الوطنية للموانئ تقريرًا سنويًا يتضمن قسمًا للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وقد تم وضع خطة العمل البيئية والاجتماعية والاتفاق عليها مع الوكالة الوطنية للموانئ. وتركز الخطة على تطوير وتنفيذ أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية والصحة والسلامة؛ وإدارة أداء المقاولين، وإشراك أصحاب المصلحة، وتنفيذ إجراءات التخفيف المحددة الموضحة أعلاه. سيتم مراقبة المشروع من خلال مراجعة التقارير البيئية والاجتماعية السنوية وزيارات الموقع كما هو مطلوب.

## التعاون الفني وتمويل المنح

بالإضافة إلى مهمة التعاون الفني بشأن المرونة تجاه تحديات تغير المناخ لقطاع الموانئ المغربي، ستشمل حزمة التعاون الفني دعمًا مخصصًا للوكالة الوطنية للموانئ في تنفيذ المشروع ومراقبة خطة العمل البيئية والاجتماعية بالإضافة إلى المراقبة من قبل المقرض، الذي يقدم تقاريره مباشرة إلى البنك، لضمان التنفيذ الفعال للمشروع. ستدعم مهمة التعاون الفني المنفصلة العميل في اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتعزيز تقاريره المالية ومعاييرها. سيتم توفير التمويل لهذه المهام، والتي يبلغ مجموعها 360,000 يورو، من الصندوق الخاص للمساهمين في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (SSF).

## بيانات الاتصال بالعمل

عبد العلي حاجي  
HAJBI@anp.org.ma

## ملخص التنفيذ

### آخر تحديث لوثيقة ملخص المشروع

26 أبريل (نيسان) 2022

### فهم أثر التحول

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر التحول، في [هذا الرابط](#).

### فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: +44 20 7338 7168 البريد الإلكتروني: [projectenquiries@ebrd.com](mailto:projectenquiries@ebrd.com)

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة [صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#):

الهاتف: +44 20 7338 6794 البريد الإلكتروني: [procurement@ebrd.com](mailto:procurement@ebrd.com)

### الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#).

### السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد [السياسة البيئية والاجتماعية](#) ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكاماً محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في [السياسة البيئية والاجتماعية](#).

### النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب

مكتب كبير مسؤولي الامتثال دورًا رئيسيًا في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضًا في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضًا عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى [compliance@ebrd.com](mailto:compliance@ebrd.com) إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

## سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2020. يرجى زيارة صفحة [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#) (باللغة الإنجليزية).

## آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل [لسياسته البيئية والاجتماعية](#) أو الأحكام الخاصة بالمشروع في [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب [آلية المساءلة المستقلة للمشاريع](#) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية [تقديم طلب للمراجعة](#)، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني [ipam@ebrd.com](mailto:ipam@ebrd.com) للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.